اقتصاد

فوق الطاولة

عقم مستفحل

علي هاشم

خلال الأسبوعين الماضيين، حظي رئيس مجلس الوزراء بإجابتين –سابقة ولاحقة– عن تساؤلاته في اجتماع التصدير «النوعي» نهاية الشهر الماضي حول «معوقات العملية التصديرية المتفاقمة رغم توافر الكيانات المؤسسية وفوائض سلعية، كالحمضيات».
في ذاك الاجتماع، تناوب عدد من مسؤولينا على دفق إجاباتهم المغلّفة بأفكار حول ضرورة «دراسة الأسواق الهدف»، ووضع «إستراتيجية للتصدير» والترويج لـ«ثقافته» وتحديد «أولوياته» وتشريح اتفاقيات التجارة وتوظيفها لاختراق الأسواق و«معالجة الخلل التصديري» و«مرجعيته»، لا بل ذهب أحدهم إلى ضرورة «استجواب اتحاد المصدرين ماليا» بسبب تراجع التصدير.
ورغم ما شهده ذلك الاجتماع «النوعي» من آراء «لطيفة»، فإن الإجابة عن تساؤلات رئيس المجلس كانت قد أدليت قبله بيومين على لسان مدير «قرية الصادرات» وكرر فيها الرجل شكواه المزمنة من معضلة «تحويل الأموال» التي تنتصب سدا منيعا نحت من تكاسل المصرف المركزي عن ابتداع «غرفة مصرفية في موسكو ولو على حساب القرية»، لتذليل معوقات تحويل أثمان «حمضياتنا» من دولة صديقة متساهلة في إجراءاتها المالية، كروسيا.
للمصادفة المحضة، وتزامناً مع تأكيدات وزير اقتصادنا أثناء اجتماع سوري إيراني عقد قبل أيام، بأن «غياب المعابر البرية يعد العائق الأكبر» أمام الانسياب البيني للسلع، فقد ذهب محافظ مدينة «خراسان» إلى تثقيل ما قاله مدير قرية صادراتنا، مطالبا بـ«نظام لتسديد المدفوعات على غرار ما كان يعمل به بين سورية والاتحاد السوفييتي» وتأسيس «مصرف مشترك» للالتفاف على أبرز عوائق التجارة البينية.
في الواقع، وزيادة على كوميديا دراية المسؤولين الإيرانيين بمشكلة صادراتنا من جهة، ونرجسية المعرفة الحكومية التي تجلّت بعدم دعوة المعنيين إلى اجتماع التصدير «النوعي» من الأخرى، فثمة تساؤل مقابل لتساؤلات رئيس المجلس، وخلاصته:
لماذا تنتفض الهمّة الحكومية لإعادة هيكلة تمويل المستوردات «لكن» مع المحافظة على تدفقها ضمن قنوات غير رسمية، بالتزامن مع إصرارها على العجز عن سماع أنين التبادلات المالية للصادرات؟!
لربما الإجابة تتمحور حول –مجرد– رد فعل فرويدي يجسد هوساً استهلاكياً حكومياً موروثاً عن سابقتها، وليس بالضرورة أن تكون انصياعاً «محبباً» مع رغبات مراكز الثقل في الأسواق وجموحهم نحو استمرار السيطرة لتعظيم هوامش الربح، في ظل عطالة المؤسسة النقدية الوطنية عن مراقبة التمويل عبر الحدود!
بالتأكيد، لا أحد يطالب الحكومة بموقف «انتحاري» أمام مراكز ثقل الأسواق، إلا أنه يجب عليها التيقن من استمرار قنوات التمويل بعيدة عن بصرها، ليس من دون كلفة اجتماعية جوهرية، وأن بقاء حبل قنوات التمويل التجاري معلقاً على غارب رغبات الربح الجامحة للتجار، يترجم أكلافاً مضافة تنجم عن زيادة المقاطع التي تمر عبرها المدفوعات ذهابا وإيابا، وهذه لا تلبث أن تنقلب مشكلة للمستهلكين بسبب زيادة في أسعار المستوردات داخل أسواقنا الداخلية من جهة، وأخرى تصيب المنتجين في مقتل بسبب تقليص تنافسية صادراتهم في وجهاتها، من جهة ثانية.
وفي عود لاجتماع التصدير، وما تلاه من اجتماعات لتعظيم الإنتاج.. فما لم نُرغِب في التصدي لعقم مصارفنا عن ابتداع حلول للنهوض بالإنتاج، فأقلّه، لا مناص من الإصغاء للمقترح الإيراني ولمدير قرية صادراتنا، إن نحن رغبنا بإبقاء مشاكلنا الاجتماعية في حدودها الحالية.

«مساء الحكومة الاقتصادي»

مشروع مرسوم لتأسيس مجلس أعلى لشؤون الاستثمار قيد الدراسة

يوحد المرجعيات ويعيد مجلس التخطيط إلى دوره بالتخطيط للدولة وليس للقطاع العام فقط

الوطن

يبدو أن أمسية الأحد في مجلس الوزراء تكون جلسة عصف فكري اقتصادي إذ تابعت «الوطن» ما تقوم به الحكومة التي تدرس مسودة لمشروع مرسوم تشريعي لإحداث مجلس أعلى لشؤون الاستثمار، بهدف توحيد مرجعيات الاستثمار في البلد بما يشجع المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم وخلق بيئة استثمارية جاذبة، وتسهيل إجراءات العملية الاستثمارية، إضافة إلى ضلوع الحكومة بشكل مباشر في رسم سياسات الاستثمار في البلد.
مشروع المرسوم الذي أعده رئيس هيئة تخطيط الدولة عماد الصابوني ورئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء قيس خضر، يحل المجلس الأعلى للاستثمار ومجلس التشاركية، ويعتبر مجلساً منبثقاً عن مجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويضم في عضويته جميع الأعضاء في المجالس المنحلة، ويتولى المهام المنوطة بهم.
ويضم مشروع المرسوم (اطلعت عليه «الوطن») ثلاث مواد فقط، أهمها المادة الثانية التي أوضحت مهام المجلس الجديد باختصار شديد، مبينة أن المجلس يتولى مهام تخطيط ومتابعة سياسات الاستثمار على المستوى الوطني (العام– الخاص– المشترك).
وتم عرض هذا المشروع في جلسة اقتصادية للحكومة عقدت مساء أمس الأول (حضرتها «الوطن») وقد دافع الصابوني على المشروع لكونه يمثل مظلة مشتركة لجميع أشكال الاستثمار في البلد، خلافاً لما هو قائم حالياً، إذ يتولى المجلس الأعلى للتخطيط مسؤولية الاستثمار العام، ومجلس التشاركية مسؤولية الاستثمار المشترك، والمجلس الأعلى للاستثمار مسؤولية الاستثمار الخاص.
منوهاً خلال دفاعه عن المشروع أن الخيار بانبثاق المجلس الجديد (المجلس الأعلى لشؤون الاستثمار) عن مجلس التخطيط هو الأمثل، بدلاً من تأسيس مجلس جديد كلياً، لكونه يعيد دور مجلس التخطيط ليكون مخططاً للدولة وليس للقطاع العام فقط.
مشيراً إلى أن هذا المجلس المقترح لا يعني أبداً إلغاء دور هيئة الاستثمار التي تضم في مجلس الاستثمار في هيكليتها، لكونها ستكون ذراعاً تنفيذية للسياسات الاستثمارية التي يرسمها المجلس الأعلى لشؤون الاستثمار، لأنه جهة راسمة للسياسات وليست تنفيذية، الأمر الذي يبدو أنه أقلق مديرة هيئة الاستثمار إيناس الأموي، التي عبرت عن طموح أعلى مما خصها به المشروع الجديد، ما دفع الصابوني للتأكيد بأن المجلس هو مجلس سياسات وليس مجلساً تنفيذياً، إذ تتولى مهمة التنفيذ كل من هيئة تخطيط الدولة وهيئة الاستثمار ومكتب التشاركية.. وهيئات أخرى كهيئة التطوير العقاري.
وهنا دخل الوزير النوري على الخط ليوضح لمديرة هيئة الاستثمار أن دورها مهمٌ في المجلس الجديد وخاصة أنها ممثلة فيه، وبأن دورها تخطيطي تنفيذي للسياسات والإستراتيجيات الاستثمارية التي يرسمها المجلس، وهذا أفضل من خيار طموح بأن تتولى الهيئة مسؤولية الاستثمار عبر المطالبة الطموحة باستقلاليتها.
هذا ولاقى المشروع قبولاً لدى أغلب الوزراء والمسؤولين الحاضرين للجلسة، مع بعض الملاحظات، إذ لفت أمين عام مجلس الوزراء محمد العموري إلى ضرورة إلغاء المجلس الأعلى للسياحة، وتضمين مهامه للمجلس الجديد، وهو ما أكده أكثر من وزير خلال النقاشات، وكان رد الصابوني بأن مجلس السياحة يكون بحكم الملغى ووزير السياحة هو عضو في المجلس الجديد، فالاستثمار السياحي يعامل كأي استثمار آخر، والمجلس الجديد يرسم السياسات الاستثمارية لكل أشكال الاستثمار.
بدوره نوّه وزير التنمية الإدارية حسان النوري بضرورة تمثيل القطاع الاقتصادي الخاص في المجلس الجديد، وعدم تجاهله أبداً، الأمر الذي رد عليه الصابوني بإمكانية تعديل المشروع بما يخول ممثلي القطاع الخاص حضور جلسات المجلس ووجود خبراء فيه.
واعترض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة على المهمة التخطيطية للمجلس الجديد، لكون مهامه يجب أن تنحصر برسم السياسات الاستثمارية، دون أن يخرج عنه خطة.
مطالباً بقانون عام للاستثمار، دون تقييد للمشترين، بحيث يشمل كل أشكال وأنواع الاستثمار، يستفيد منه المستثمرون القدامى والجدد، ويضم قواعد عامة.
وتشابهت مداخلات باقي المسؤولين وتلاقت فيما طرح في الجلسة، ولاقى المشروع قبولاً من حيث المبدأ، على أن يقوم رئيس هيئة تخطيط الدولة بإعداد الأسباب الموجبة للمرسوم وتضمينه التعديلات للمضي قدماً في إصداره. وطلب رئيس مجلس الوزراء الذي بدا متحمساً للفكرة بضرورة العمل حالياً ضمن الفريق الحكومي وكأن المجلس الجديد قائماً، والتفكير بسبل جدية لتسهيل الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، وعلى ما يبدو هناك حديث جدي مع مستثمرين للاستثمار في البلد ما يتطلب وضع أسس جديدة متينة تشجع على الاستثمار.
وتضمنت الجلسة عرضاً لمشروع تطويري لهيئة الاستثمار قدمته المديرة العامة للهيئة إيناس الأموي، استعرضت فيه العديد من الأرقام والبيانات حول عمل الهيئة منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٧ وحتى العام الجاري (٢٠١٦)، ولعل أبرز ما أوردته الأموي أن نسبة تنفيذ المشاريع المشمولة لا تتعدى ٣٦٪ فقط، إذ شمِلت الهيئة منذ التأسيس ١٥١٦ مشروعاً، تم إلغاء ١٦٩ مشروعاً، وتنفيذ ٣٦٪ من المشاريع المتبقية.
ونوهت الأموي إلى أن المشاريع المشمولة بدأت تتحسن في العامين الماضيين، مقارنة مع أولى سنوات الحرب على سورية، إذ تم تشميل ٣٥ مشروعاً منذ بداية العام الجاري منها ١٧ مشروعاً قيد التنفيذ. مشروع واحد تم تنفيذه، وإلغاء مشروع واحد.
وقدمت الأموي عرضاً تفصيلياً مطولاً، أشاد به الحضور، مع بعض التعليقات حول موضوع دخول الهيئة في عالم الاستثمار، إذ تساءل وزير الصناعة أحمد الحمو إن كانت الهيئة تنوي ضخ أموال في السوق؟ ليدخل أمين عام المجلس على الخط، مبيناً إمكانية ذلك في حال أسست الهيئة شركات تابعة لها.. يبقى السؤال الذي يثير نوازع الهيئة إن كنا بحاجة إلى هيئة للاستثمار أم لا؟

> حل مجالس «الاستثمار» و«التشاركية» و«السياحة»
>
> ميالة يطالب بقانون عام يسهل الاستثمار
>
> النوري يريد تمثيل القطاع الخاص في المجلس الجديد

> مديرة هيئة الاستثمار قلقة على دور الهيئة وعينها على الاستقلالية.. الصابوني يطمئنها: الهيئة ذراع تنفيذية قوية في المجلس

تعويضات التأمين الصحي تزيد مليار ليرة على أقساطه!

«السورية للتأمين» تقبض ٦,٢ مليارات ليرة من المواطنين وتعوضهم بأكثر من ٦ مليارات

محمد راكان مصطفى

تجاوزت أقساط التأمين في المؤسسة العامة السورية للتأمين مبلغ ٦,٢ مليارات ليرة سورية حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٦)، على حين بلغ إجمالي التعويضات مبلغ ٦ مليارات ليرة سورية.
ويظهر تقرير أولي حديث للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن الحصة الأكبر للأقساط كان من نصيب التأمين الصحي بنسبة مقدارها ٦٦,٩٥٪، حيث وصلت أقساط النصف الأول من عام ٢٠١٦ مبلغ ٤,١ مليارات ليرة سورية مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٥ والذي بلغ ٤,٢ مليارات ليرة سورية وبمعدل انخفاض نصف سنوي مقدارها ٢,٦٩٪.
ويأتي تأمين السيارات التكميلي في المرتبة الثانية بعد التأمين الصحي بنسبة أقساط من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة مقدارها ٩,٣٣٪، حيث بلغت قيمة الأقساط المحصلة في النصف الأول من العام الحالي مبلغاً قدره ٥٧٩,٩ مليون ليرة سورية، مقارنة بالنصف الأول من العام ٢٠١٥ الذي بلغ ٤٥٨,٥ مليون ليرة سورية وبمعدل نمو نصف سنوي بمقدار ٢٦,٤٨٪، ما يشير إلى ارتفاع نسبة المؤسسة بالنسبة للتأمين التكميلي.
وكانت حصة تأمين الحريق من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة ٩,١٦٪ محتلاً المرتبة الثالثة بين فروع التأمين في المؤسسة بقيمة ٥٦٩ مليون ليرة سورية بمعدل نمو في النصف الأول من عام ٢٠١٦ عن عام ٢٠١٥ مقداره ٢٠,٩١٪، يليه تأمين السيارات لإلزامي في المرتبة الرابعة بين فروع التأمين في المؤسسة بقيمة ٥٤٤,٥ مليون ليرة سورية بنسبة أقساط من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة في النصف الأول من عام ٢٠١٦ مقدارها ٨,٧٦٪ بمعدل تراجع نصف سنوي عن عام ٢٠١٥ بمقدار ٩,٥٤٪.
وزادت أقساط الحوادث العامة (السرقة) في النصف الأول من عام ٢٠١٦ حيث بلغت قيمتها ١٢٨,٥ مليون ليرة سورية بمعدل نمو ٢٤,٨٣٪ عن عام ٢٠١٥ وبنسبة أقساط من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة النصف سنوية مقدارها ٢,٠٧٪ محتلاً المرتبة الخامسة بين فروع التأمين في المؤسسة، يليه التأمين الهندسي بالمرتبة السادسة بين فروع التأمين في المؤسسة بقيمة ١٢٧ مليون ليرة سورية وبنسبة أقساط من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة النصف سنوية مقدارها ٢,٠٥٪.
على حين حاز تأمين النقل على المرتبة السابعة والذي بلغت قيمته في النصف الأول من عام ٢٠١٦ مبلغ ٧٢,٧ مليون ليرة سورية، بنسبة انخفاض نصف سنوية مقدارها ٣٣,٥٤٪ عن عام ٢٠١٥، وجاء تأمين الحياة في المرتبة الثامنة في المؤسسة بقيمة ١٤,٤ مليون ليرة سورية وبنسبة من إجمالي أقساط المؤسسة المحصلة ٠,٢٣٪ بمعدل تراجع سنوي عن عام ٢٠١٥ بمقدار١٥,١٤٪، ليأتي في المراتب الأخيرة تأمين المسؤولية المدنية وتأمين الطيران والتأمين الشخصي.

المؤسسة تدفع

وبالنسبة لإجمالي تعويضات المؤسسة عن النصف الأول من العام الحالي والتي بلغت ٦ مليارات و٩١ مليون ليرة سورية، حيث احتلت تعويضات التأمين الصحي المرتبة الأولى بمبلغ ٥,١ مليارات ليرة سورية وبزيادة عن النصف الأول من عام ٢٠١٥ بمقدار ٢,١٩٣ مليار ليرة سورية وبمعدل نمو نصف سنوي مقداره ٧٤,٥٦٪.
تأتي تعويضات تأمين السيارات في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمتها ٢٠١٦ /٩٠٥,٨/ ملايين ليرة سورية على الرغم من انخفاض معدلها النصف سنوي عن عام ٢٠١٥ بمقدار ٠,٩٢٪، وحازت تعويضات تأمين الحريق على المرتبة الثالثة بين تعويضات المؤسسة بقيمة ٢٢,٥ مليون ليرة سورية بمعدل انخفاض في النصف الأول من عام ٢٠١٦ عن عام ٢٠١٥ مقداره ٤٤,٧٦٪ على حين حازت بقية فروع التأمين على نسب منخفضة من تعويضات المؤسسة النصف السنوية عن عام ٢٠١٦.

«الصحي» عاجز!!

وبيّن تقرير المؤسسة وجود زيادة في نسبة تعويضات المؤسسة إلى أقساطها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٩٨,٠٤٪، بالمقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١٥ بلغت ٦٤,٤٧٪، ما يشير إلى تدني الأقساط المكتسبة على تغطية التعويضات المدفوعة من المؤسسة العامة وحاجة المؤسسة إلى دراسة وإدارة المخاطر المترتبة عن الأخطار المكتتب بها ولاسيما فيما يتعلق بالتأمين الصحي الذي بلغ معدل تعويضات ١٢٣,٤٣٪ بقيمة أقساط بلغت ما يقرب من ٤,١ مليار ليرة سورية مقابل تعويضات ١,٥ مليار ليرة سورية (أي بزيادة نحو مليار ليرة)، ما يدل على عجز الأقساط المحصلة من قبلها على تغطية التكاليف المتكبدة من جراء تغطية أخطار هذا النوع من التأمين.
على حين استطاعت أقساط تأمين السيارات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ من تغطية تعويضاتها الودية والقضايا بمقدار ٨١٪ بينما بلغت قيمة الأقساط المحصلة نصف السنوية ١,١٢٤ مليار ليرة سورية مقابل تعويضات مسددة ٩٠٥,٨ مليون ليرة سورية، وبين التقرير أنه وعلى الرغم من ذلك لا بد من معاودة دراسته وخاصة أن هنالك حوادث قيد التسوية عن النصف الأول من عام ٢٠١٦ لم يتم تسديد قيمتها.
وأوضح تقرير المؤسسة أن باقي فروع التأمين في المؤسسة استطاعت الحفاظ على معدل تعويضات جيد وذلك من خلال مقارنة أقساطها المحصلة مع التعويضات المسددة، ما يستوجب من المؤسسة إعادة دراسة تغطيات بوالص التأمين فيما يتعلق بنوعي التأمين الصحي والسيارات.

الغربي لـ«الوطن» الإعفاءات التموينية سببها الترهل

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن حالة الترهل الإداري وعدم متابعة الأعمال والاستمرار في المكان الوظيفي لفترات زمنية طويلة هي السبب وراء صدور قرارات بإعفاء عدد من رؤساء الشعب التموينية في محافظة حماة حيث تم إعفاء محمد زيود من مهامه كرئيس لشعبة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الغاب وناصر حمزة رئيس الشعبة نفسها في السلمية إضافة إلى إنهاء تكليف محمد الخولي من مهام رئيس الشعبة ذاتها أيضاً في تلكلخ وإنهاء تكليف علي إبراهيم من رئاسة شعبة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في صافيتا.
حيث أشار الوزير أن من ضمن هؤلاء من هو في العمل نفسه لأكثر من ٢٠ عاماً.
وفي سياق متصل وقعت المؤسسة العامة الاستهلاكية مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة حلب لاستثمار مجمع الصالحية حيث أوضح المدير العام للمؤسسة الاستهلاكية عمار محمد لـ«الوطن» أن المذكرة جاءت لاستثمار مجمع الصالحية في بيع وطرح الألبسة الجاهزة لكونها تتناسب أكثر مع طابع المنطقة التجاري الذي يوجد فيه المجمع أكثر من المواد والسلع الغذائية.
إضافة إلى أن المذكرة تتيح للصناعيين في حلب طرح منتجاتهم وعرضها في موقع تجاري مهم وذلك وفق توجيهات الحكومة بالوقوف إلى جانب الصناعيين في حلب بسبب ما يتعرضون له من ظروف وواقع عمل صعب على أن يتم طرح هذه المنتجات بأسعار مناسبة وتشجيعية للمواطن تكون قادرة على الحفاظ على استقرار الأسعار وعدم التلاعب بها وتخفيضها قدر المستطاع حيث ستكون الأسعار للألبسة ومختلف المنتجات المعروضة لصناعيي حلب أقل ما بين (٣٠–٥٠٪) عن سعر مثيلاتها في السوق وهو ما يمثل أيضاً حالة من التدخل الإيجابي في مجال الألبسة والأحذية وهو ما تسعى إليه مؤسسات التدخل الإيجابي لتحقيق توازن سوقي مفيد للمواطن والمنتج بالوقت نفسه بعيداً عن حلقات الوساطة والسمسرة.
وحول الأجور التي تتقاضاها المؤسسة من غرفة صناعة حلب لقاء استثمارها لهذا المجمع بيّن أنه لا يوجد أي أجور بل تم الاتفاق على أن تحصل المؤسسة الاستهلاكية على نسبة ١٠٪ من قيمة المبيعات في المجمع.
ويشير المدير العام أن ذلك يوفر فرصة مهمة لصناعيي حلب لعرض وبيع منتجاتهم وعدم حاجتهم إلى التوجه إلى إنشاء معارض قصيرة في فنادق وأماكن مرتفعة الأجر.
وحول جزء من التزامات المؤسسة الاستهلاكية في مذكرة التفاهم مع غرفة صناعة حلب هو تحسين خطط ترويج ودعاية للصناعات الوطنية المنتجة في حلب وتقديم المراكز والصالات العائدة للمؤسسة ليتم عبرها عرض الصناعات وترويجها وتقوم المؤسسة بدفع نصف قيمة فواتير الكهرباء والهاتف والماء أول ستة أشهر فقط من تاريخ منح الصالة تحت تصرف غرفة صناعة حلب.
بالمقابل تلتزم غرفة صناعة حلب وفق المذكرة بالترويج لنشاط الصالة ومدى فعاليتها ورفع مستوى الإنتاج والصناعة الوطنية وتأمين مستثمرين من الصناعيين المسجلين في غرفة صناعة حلب لترويج منتجاتهم الصناعية والوطنية وعرضها في الصالات والمراكز ولجميع الأعمار.
وتقوم غرفة صناعة حلب بتشكيل لجنة تحدد بقرار من مجلس إدارتها مهمتها متابعة أنشطة الصالة والاجتماع كل ثلاثة أشهر مع المدير العام للاستهلاكية وتقديم تقرير دوري يتضمن معالجات المعوقات وتطوير عملها، إضافة إلى المشاركة في تحسين خطط ووسائل الدعاية والإعلان والترويج للصناعة الوطنية في حلب.
كل ذلك بهدف الاستفادة من إمكانيات المؤسسة الاستهلاكية من مراكز وصالات للمعارض لعرض وبيع المنتجات والصناعات الوطنية المنتجة في حلب، إضافة إلى الاستفادة من الصناعيين المسجلين في غرفة الصناعة بحلب للاشتراك والترويج لبضائعهم.